



مديرية الهجرة توسّع شبكتها لمشروع العراق

أسست مديرية الهجرة الفنلندية شبكة محلية للإتصال وتبادل المعلومات في شمال العراق، وهي المنطقة التي تأتي منها الغالبية العظمى من طالبي اللجوء العراقيين إلى فنلندا. ولقد عقد مسؤولو المديرية خلال رحلتهم لجمع المعلومات التي جرت في أيار/مايو 2011 علاقات مع أكثر من 50 جهة تشمل السلطات المحلية وممثليات مختلف الدول والمراسلين والسياسيين والجمعيات الشعبية والمنظمات الدولية. ولقد تم بواسطة هذه الشبكة جمع معلومات كثيرة تتعلق بالوضع بالعراق.

تشكل رحلة جمع المعلومات وتأسيس شبكة الإتصال جزءاً مما يسمى "مشروع العراق" الذي أطلقته مديرية الهجرة في 2011/1/1 والذي يشارك في تمويله صندوق العودة الأوروبي. وبالإضافة إلى الإنتشار والتواصل عبر الشبكة، يهدف هذا المشروع إلى تطوير نظام يمكن المسؤولين الفنلنديين من استجواب أحدث المعلومات عن العراق باعتباره مصدر الهجرة، وذلك من أجل دعم مديرية الهجرة في إجراءات البت بطلبات اللجوء وإتخاذ القرارات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تستفيد المديرية والسلطات الأخرى المختصة من هذه المعلومات لتقييم شروط وظروف العودة السليمة للمواطنين العراقيين إلى بلادهم. سينتهي مشروع العراق في نهاية آذار/مارس 2012.

قامت مديرية الهجرة في تشرين الأول/أكتوبر بعقد ندوة لمجموعات أصحاب المصلحة – كالسلطات المختصة والباحثين وممثلي المنظمات الشعبية للمواطنين العراقيين المقيمين في فنلندا – حيث تم عرض نتائج رحلة جمع المعلومات كما تم عقد اتصالات جديدة مع المنظمات العراقية العاملة في فنلندا أيضاً. كذلك حصلت سلطات الهجرة في الدول الأوروبية الأخرى على عرض لنتائج هذه الرحلة خلال إجتماع "ورشة يوراسيل" (Eurasil Workshop) حول العراق للشبكة الأوروبية لمسؤولي سلطات الهجرة الذي عقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

الوضع في شمال العراق مستقر إلى حد ما

يدعم كل ما شهده وسمعه الوفد خلال رحلة جمع المعلومات وبعدها المعلومات السابقة التي كانت متوفرة لدى مديرية الهجرة حول الوضع الأمني في شمال العراق إلى حد كبير. إن الوضع الأمني في منطقة الحكم الذاتي الكردية في شمال العراق (حكومة إقليم كردستان) مستقر إلى حد ما.

وبشكل مشابه لما حدث في غيرها من المناطق بالعراق، انتشرت مظاهرات الربيع العربي المطالبة بالديموقراطية أيضاً في منطقة الأكراد بالعراق خلال شباط/فبراير – نيسان/أبريل 2011 حيث طالب المتظاهرون الحكومة بأداء أفضل لتحقيق الحقوق الأساسية للمواطنين وحقوق الإنسان والخدمات الأساسية الفعالة، كما طالبوا باجتثاث الفساد والمحسوبية. ولقد أنهت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان هذه المظاهرات بالقوة في نيسان/أبريل، ونتج عن أعمال العنف التي حصلت أثناء ذلك مقتل حوالي عشرة أشخاص وإصابة مئات من الناس.

بدأ الوضع الأمني في شمال العراق بالإستقرار بعد أحداث الربيع، وتابعت الأحزاب السياسية الحوار في وضع سياسي متوتر نسبياً. ولقد أشارت مشاهدات الوفد خلال رحلة جمع المعلومات التي جرت في أيار/مايو من السنة الماضية إلى أن وجود قوات الأمن في نقاط التفتيش وحول المباني الإدارية في منطقة حكومة إقليم كردستان قد قل عما كان عليه عام 2007 عندما قام وفد من مديرية الهجرة عندئذ برحلة سابقة لجمع المعلومات بالمنطقة.

مازال النزاع المسلح الذي تقوده قوات حرب العصابات الكردية من الأصول التركية والإيرانية مستمراً في المناطق الجبلية الشمالية من منطقة حكومة إقليم كردستان حيث تقوم القوات التركية والإيرانية بقصف القرى المحلية مستهدفة بذلك منظمي حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني. ولقد اضطر آلاف من الناس إلى اللجوء إلى المناطق الأخرى الداخلية من الإقليم نتيجة لهذا النزاع، علماً أن النزاع بحد ذاته لم يمتد إلى المراكز السكنية الرئيسية في منطقة حكومة إقليم كردستان.



اعتبار أربع محافظات وثلاث مدن كمناطق غير آمنة

قامت مديرية الهجرة في فنلندا بتحديث توجيهاتها النازمة لإجراءات النظر والبت بطلبات اللجوء للمواطنين العراقيين واتخاذ القرارات بشأنها بناءً على المعلومات التي حصلت عليها المديرية في فنلندا من "مشروع العراق"،

لا تغيّر التوجيهات الجديدة إجراءات البت بحد ذاتها، لأن التحديث المذكور يمس في غالبه فقط قسم معلومات البلدان التي تخص العراق مع إضافة السوابق القضائية التي تستند إلى قرارات المحاكم الإدارية الفنلندية المطبقة ابتداءً من بداية عام 2011. ومع الأخذ بالإعتبار قرار حولية المحكمة الإدارية العليا (2010:84) والسوابق القضائية لغير ذلك من المحاكم الإدارية، فقد صنفت مديرية الهجرة أربع محافظات في العراق الأوسط هي نينوى وصلاح الدين وكركوك وديالا بالإضافة إلى ثلاث مدن هي الفلوجة والرمادي وبغداد كمناطق غير آمنة، وهو ما يعني أن طالبي اللجوء سيواجهون خطر التعرض للعنف التعسفي إذا ما أعيذوا إلى أي من تلك المناطق، وبتعبير آخر، لا يسمح الوضع الحالي في تلك المناطق بإعادة طالبي اللجوء بشكل سليم إليها. وبناءً على ذلك يُمنح طالبو اللجوء القادمون من تلك المناطق تصريح إقامة على أساس الحاجة للحماية من الدرجة الثانية. أما حق اللجوء فلا يُمنح لمن يطلبه منهم إلا في حال وجود أسباب فردية تستوجب ذلك حصراً.

ومن أجل منح طالب اللجوء تصريح إقامة بناءً على الحاجة للحماية من الدرجة الثانية بسبب الوضع الأمني في منطقة سكنه، فإن مما يتوجب عليه فعله هو أن يوضح بشكل مقنع وبما لا يقبل الشك أن مكان سكنه يقع بالفعل في منطقة مصنفة كمناطق غير آمنة. ويمكن أن يركز هذا التوضيح مثلاً على إفادة مقدم الطلب أو التحليل اللغوي.

تتابع مديرية الهجرة في فنلندا الوضع بالعراق عن كثب وستستمر بذلك حتى بعد انتهاء "مشروع العراق"، وستقوم عند الضرورة بإعادة تقييم إجراءات البت بطلبات اللجوء طبقاً للمستجدات. كما ستقوم المديرية في المستقبل القريب بإعادة أهمية خاصة إلى تبعات جلاء القوات الأمريكية عن العراق وتأثير ذلك على الوضع الأمني بالبلاد.

المواطنون العراقيون أكبر مجموعة من طالبي اللجوء

لقد شكل المواطنون العراقيون وما زالوا يشكلون أكبر مجموعة من طالبي اللجوء في فنلندا منذ عام 2007. وتشير الإحصائيات الأولية إلى أن 588 مواطناً عراقياً قد تقدم بطلب اللجوء في فنلندا عام 2011، بينما كان ذلك العدد في السنة السابقة 575.

تعتبر معلومات البلدان المجموعة عن العراق العامل الأساسي الذي تستند إليه مديرية الهجرة في فنلندا عند قيامها بتقييم حاجة طالب اللجوء القادم من ذلك البلد إلى الحماية الدولية، بالإضافة إلى تقييم شروط عودته السليمة إلى وطنه.

التقرير باللغة الإنجليزية متوفر في شبكة الإنترنت

يمكنكم الإطلاع على التقرير الخاص برحلة جمع المعلومات المحرر باللغة الإنجليزية من صفحات موقع مديرية الهجرة في فنلندا (www.migri.fi/Maaitietopalvelu/raportit).

معلومات إضافية لوسائل الإعلام

الباحث مارتين أيرستو (Martin Airisto)، وحدة الحقوق ومعلومات البلدان، هاتف: 071 873 3577، بريد إلكتروني: martin.airisto@migri.fi